https://doi.org/10.25130/tjaes.17.54.3.17

دراسة واقع الأمن الغذائي في العراق وامكانات تحقيقه للفترة 1990-2018

م.د. كيزخان يوسف عزيز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
keshkhan.aziz@su.edu.krd

م.د. بواري برهان محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
bware.muhamad@su.edu.krd

المستخلص:

أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أهم القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على المستويات كافة، ويعد موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تتعلق بقطاع الزراعة، وهو يشكل أهم اهداف السياسة الزراعية والغذائية في الدول كافة. اذ تكمن مشكلة الدراسة في ان المؤشرات جميعها تشير الى عدم قدرة العراق من تحقيق امنه الغذائي وأصبح من الدول المستوردة للسلع الزراعية والغذائية بالرغم من امتلاكه الامكانات والموارد الزراعية كلها. من هذا المنطلق استهدفت الدراسة الحالية دراسة امكانات العراق في تحقيق امنه الغذائي وتشخيصها وبيان حجم الفجوة الغذائية فيه من خلال دراسة ميزانه الزراعي والغذائي وتحليله، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي يعرض الاقتصاد العراقي لعدم تحقيق امنه الغذائي وان التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تبني السياسات الاقتصادية والزراعية السليمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل ما توفر لها من البيانات لهذا الغرض، ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة الحالية هي ان العراق يعاني مشكلة الأمن الغذائي وذلك ليس بسبب ندرة الموارد والامكانات الزراعية والعامل الديموغرافي، وانما بسبب سوء التخطيط والخلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال الموارد والامكانات الزراعية. ومن اهم مقترحات الدراسة هو إلزام الحكومة بالدعم الجاد والعملي للقطاع الزراعي بمختلف الاجراءات والوسائل المتاحة للدولة والتركيز على دعم المخرجات بدلاً من المدخلات وزيادة نسبة الاستثمار الزراعي والبحث عن العوامل المؤدية الى زيادة دوره الى جانب زيادة حجمه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الانتاج الزراعي، الفجوة الغذائية، العراق.

A Study of The Reality of Food Security in Iraq And Its Potential for The Period 1990-2018

Lecturer Dr. Keshkhan Yousif Aziz
College of Administration and Economies
Salahaddin University/Erbil

Lecturer Dr. Bware Burhan Muhamad
College of Administration and Economies
Salahaddin University/Erbil

Abstract:

The issue of food security, with its economic, social and political dimensions, has become one of the most important issues that receive wide attention at all levels, and the issue of food security is considered one of the sensitive topics related to the agricultural sector, and it constitutes the most important goals of agricultural and food policy in all countries. The problem of the study is that all indicators point to the inability of Iraq to achieve food security and has become an importer of agricultural and

food commodities despite its possession of all agricultural potentials and resources. From this standpoint, the current study aimed to study and diagnose Iraq's potentials in achieving food security and to indicate the size of the food gap in it by studying and analyzing its agricultural and food balance. The study stems from the hypothesis that the lack of interest in the agricultural sector exposes the Iraqi economy to the failure to achieve food security and the challenges facing agriculture and security food cannot be faced except through the adoption of sound economic and agricultural policies. The study used the descriptive approach to analyze the data provided to it for this purpose. One of the most important conclusions reached by the current study is that Iraq suffers from a food security problem, not because of the scarcity of resources, agricultural potential and the demographic factor, but rather because of poor planning, defects in agricultural policies, and misappropriation of resources and capabilities agricultural. Among the most important proposals of the study is that the government should provide serious and practical support to the agricultural sector with the various measures and means available to the state. And focus on supporting outputs instead of inputs, increasing the percentage of agricultural investment, and looking for factors leading to increasing its role as well as increasing its size.

Keywords: food security, agricultural production, food gap, Iraq.

المقدمة

يعد الغذاء حاجة ملحه للإنسان والحصول على الغذاء الصحي والمتكامل والسعرات الحرارية اللازمة للإنسان يعتبر الاساس لأداء واجباته البدنية والذهنية اليومية. ويعد القطاع الزراعي المرتكز الأساس الذي يضمن الأمن الغذائي للسكان، كم انه يؤمن المواد الأولية للكثير من الصناعات التي تسهم في سد احتياجات السكان اليومية.

بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، ويعاني العراق من نقص حاد في انتاجه المحلي من الغذاء مما اضطره الى استيراد معظم حاجاته الغذائية من الاسواق الخارجية والاعتماد عليها في توفير غذائه مما شكل عبئاً ثقيلاً على الموارد المالية للبلد. وذلك بسبب سوء إدارة هذه الإمكانيات والموارد مما حال دون استثمارها في تحقيق الأمن الغذائي للبلد. كما إن سوء استخدام العوائد النفطية وعدم توجيهها بما يخدم التنمية الزراعية وتطورها بالشكل المطلوب، وعلى الخصوص في تنمية البنى التحتية في الريف وانعدام او قلة الخدمات الضرورية، ادى إلى هجرة سكان الأرياف إلى المدن وتاركين قراهم وحقولهم ومهنتم في الزراعة بحثا عن فرص عمل في المدن في القطاعات الاخرى ولاسيما الخدمية.

أهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة من اهمية موضوع الأمن الغذائي كونها تدخل ضمن الدراسات الاستراتيجية الداعمة للأمن القومي للدولة العراقية في ظل سياسة الاغراق التي تمارس من قبل دول الجوار وتراجع الدعم المادي والمعنوي، لاسيما في بناء البنى التحتية للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، فضلاً عن ذلك فان للدراسة اهمية علمية كونها تحاول تقديم رؤية اقتصادية للحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والأمن الغذائي في العراق.

مشكلة الدراسة: بسبب التحديات الكثيرة التي واجهت القطاع الزراعي في العراق، وكذلك ما تواجهه حالياً، يعتبر العراق من بلدان العجز الغذائي كون الناتج المحلي الزراعي غير قادر على

مواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية، ولاسيما الغذائية، اذ ظلت دون مستوى المطلوب وذلك بالرغم من توافر مقومات الزراعة فيه، وهذا الامر استلزم دراسة عن واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

1. تشخيص إمكانات العراق في تحقيق أمنه الغذائي من خلال دراسة واقعه الزراعي.
2. بيان حجم الفجوة الغذائية في العراق.
3. دراسة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

فرضية الدراسة:

1. ان عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي يعرض الاقتصاد العراقي لعدم تحقيق امنه الغذائي وهذا ينعكس على امنه القومي.
2. ان التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تبني السياسات الاقتصادية والزراعية السليمة، فضلا عن استخدام التقنيات والتكنولوجيا في تطبيق الزراعة الحديثة السائدة للقطاع الزراعي.

هيكلية الدراسة: من اجل التوصل الى اهداف الدراسة فقد قسمت الدراسة الى اربعة محاور، فضلاً عن المقدمة العامة، اذ تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي، في حين تناول المحور الثاني تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق، اما المحور الثالث فتضمن التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في العراق، في حين تضمن المحور الرابع الامكانات المواردية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق فضلا عن الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي لتحليل البيانات المتاحة للدراسة من الجهات الرسمية والدراسات التي تناولت الموضوع نفسه.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

1-1. مفهوم الأمن الغذائي: لقد كان مفهوم الأمن الغذائي حاضرة على جدول الاعمال الدولية منذ عام 1948، عندما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته وأسرته، بما في ذلك الغذاء ... وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1966 حق كل شخص في التحرر من الجوع، ويوصف هذا الحق في الغذاء بأنه حق أساسي للإنسان. وقد ازداد الاهتمام العالمي بالأمن الغذائي عندما أدى تناقص الإمدادات الغذائية العالمية ونقص الغذاء على نطاق واسع إلى إثارة ردود فعل في المجتمع الدولي وركزت على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وخلق احتياطيات عالمية من الحبوب.

لقد تحول مفهوم الأمن الغذائي من مجرد كونه مسألة توفير الغذاء على المستوى المحلي للدولة إلى مسألة توفير الغذاء على مستوى الأسرة أو الفرد وذلك بعد إدراك أن مشكلة الجوع لها علاقة أكبر بعدم المساواة في التوزيع وأن زيادة إنتاج الغذاء ليست سوى جزء من الحل. وهكذا تطور مفهوم الأمن الغذائي، ففي عام 1986 عرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه تأمين الوصول إلى الغذاء الكافي في الأوقات جميعها من أجل حياة صحية ونشطة (Klemesu, 2000: 101). وحسب لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للناس كافة، في الأوقات كلها، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول

على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي (FAO, 2017: 8).

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، **فالأمن الغذائي المطلق** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلّي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ان هذا المفهوم للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة على انه غير واقعي، كما أنه يفوت على البلد إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما **الأمن الغذائي النسبي**: يعرف بأنه قدرة بلد ما أو مجموعة البلدان على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلّيا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وان هذا المفهوم للأمن غذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد المعني أو البدان المعنية بميزة نسبية (Singer, 1997: 4).

اما بالنسبة لمفهوم **الفجوة الغذائية** فهي تعرف بانها تمثل الفرق بين الانتاج المحلي من السلع الغذائية وبين الاستهلاك المحلي من هذه السلع، او انها صافي الميزان التجاري من السلع الغذائية (الاستيرادات-الصادرات) (صالح، 2014: 37). وتعتبر الفجوة الغذائية مؤشراً أساسياً لمستوى الأمن الغذائي وتظهر هذه الفجوة نتيجة عجز معدلات نمو الانتاج المحلي للغذاء أو معروض الغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء (الصوري، 2019: 8).

2-1. أمان الغذاء: ان مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات الإنتاج والتصنيع والتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحّيا وملائما للاستهلاك البشري. فأمان الغذاء متعلّق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من قبل المستهلك (بحري، 2017: 292).

يجدر بالذكر ان الاهتمام في البداية كان منصبا على توفير الغذاء لسد الحاجة البيولوجية وبالتالي الاهتمام بالكم، ثم بدأت بعد ذلك المرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية او الموازنة بين الكمية والنوعية في السلع الغذائية. ومع التطور الحاصل الان وما صاحبه من تأثيرات خطيرة في حياة الانسان وظهور امراض هددت حياة الانسان بشكل كبير اخذت الابعاد الصحية وما يعرف بأمان الغذاء حيزا أكبر من اهتمام المنتج والمستهلك على حد سواء (حسن، 2010: 62).

3-1. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي من اهمها: (حسن، 2010: 65):

أ. المياه ومدى توفرها اذ لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي ما لم تتوفر المياه بانسيابية كافية لان اية زيادة في الانتاج الزراعي والحيواني تعتمد عليها اعتمادا كليا.

ب. تناقص خصوبة الارض مما يؤثر سلبا في انتاجية الارض كما ونوعا.

ج. السياسات الاقتصادية المتبعة ومستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الزراعي وحجم الاستثمارات فيه.

د. مدى توفر العمالة الزراعية ودرجة تأهلها.

ه. التجارة الخارجية.
و. التغيرات المناخية الإقليمية والعالمية.
ز. الاضطرابات السياسية والحروب سواء اكانت داخلية او خارجية.
ح. مستوى الخدمات الصحية والعادات في تناول الغذاء او نمط الاستهلاك بما يمنع من هدر المواد الغذائية.
ط. مدى استخدام العلم والتكنولوجيا واساليب الانتاج الحديثة والتوسع في شبكات الري واستصلاح الاراضي الزراعية ومكافحة التصحر والجفاف والآفات الزراعية.

1-4. ابعاد الأمن الغذائي: تتأثر قضية الأمن الغذائي بعوامل أساسية اقتصادية، اجتماعية، اخلاقية وسياسة. فهذه العوامل في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة، فيما يأتي تلخيص لهذه العوامل (صالح، 2014: 46-48) (بلقاسم وملكية، 2009: 11-13):

1-4-1. البعد الاخلاقي (القيمي): ان الأمن الغذائي موضوع يتعلق بالحاضر ومستقبل الانسان، كما يرتبط بقيمة هذا الانسان من حيث ان الغذاء هي حاجة اساسية له، يجب ان يظل بعيدا عن التلاعب به في مضاربات السوق. كما ان الاضرار بالغذاء والأمن الغذائي هو بحد ذاته اضرار بالإنسان ومستقبله.

1-4-2. البعد السياسي: من خصائص البعد السياسي للأمن الغذائي تعزيز مفهوم سيادة الدولة في ظل الحفاظ على التبعية الغذائية التي في حال وقوعها يحصل (الحصار الغذائي) الذي يتحول الى سلاح تستعمله بعض الدول للضغط على دول اخرى، ذلك ان التبعية الغذائية تؤدي الى التبعية السياسية.

1-4-3. البعد الاقتصادي: يلعب الاقتصاد في عصرنا دورا فعالا في تأمين الأمن الغذائي، ويتعلق بتحقيق اكتفاء ذاتي في المواد الرئيسة عن طريق اقامة مشاريع تنموية واقتصادية تضمن هذا الاكتفاء. ويتكون الأمن الغذائي الاقتصادي من منظومة تحددها مجموعة من الخطط الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيق ديمومة وجود الغذاء ودعمه ماديا ومعنويا ويكون متاحاً لأفراد المجتمع جميعهم.

1-4-4. الأبعاد الاجتماعية: ان تداعيات مشكلة الغذاء على البعد الاجتماعي لا تقل خطورة عن بعدها السياسي والاقتصادي إن لم تكن أشد خطرا. اذ ان فجوة الغذاء تؤثر سلبا في القيم السلوكية والأخلاقية لشريحة واسعة من أبناء المجتمع الذين يعانون من الفقر والجوع وينعكس سلبا على عملية التنمية.

1-4-5. البعد الصحي للأمن الغذائي: ويتعلق بتوفير الحد الادنى من السعرات الحرارية والبروتين والاحماض الامينية الاساسية والفيتامينات والالياف والاملاح المعدنية التي توفر كميات الطاقة اللازمة للعمل والنشاط البدني للإنسان.

المحور الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق

2-1. المؤشرات الاقتصادية والزراعية للأمن الغذائي: تعتمد الدول على مستوى الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام والناتج الزراعي بشكل خاص كونه مؤشراً لرصد الوضع الغذائي ومتابعته، اذ يعتبر الناتج الزراعي من اهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي للبلد، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها. وتؤدي التقلبات الكبيرة في هذا الناتج الى اثار سلبية في الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء بسبب النمو السكاني يؤدي الى خلق

الفجوة الغذائية يجب تغطيتها من خلال الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يعتمد على القدرة المالية لدفع الواردات والوعي الغذائي.

كانت الزراعة في مطلع الخمسينات من القرن العشرين تحتل نسبة مهمة من الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي، إذ شكلت (36%) (شاني، 2011: 83). وقد عانى القطاع الزراعي في العراق منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من مشاكل متعددة، تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية والتصحر وانحسار كميات مياه الري وانخفاض قوة العمل العاملة في هذا القطاع بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والعمل في الأعمال الهامشية لقطاع الخدمات، كذلك نتيجة لعسكرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، وبالتالي تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي وعده من المهن الدنيا. وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 اتجهت الدولة نحو دعم متطلبات القطاع الزراعي وتحسينه الأمر الذي زاد من أهمية هذا القطاع في تلك الفترة، وبعد احداث عام 2003 وما نتج عنها من إهمال وتخريب المشاريع الزراعية فضلا عن ظاهرة الاستيراد المفرط، والفساد الاداري تراجعت أهمية هذا القطاع إلى أدنى مستوى لها. الجدول (1) يعرض الناتج المحلي الاجمالي في العراق والاهمية النسبية للناتج الزراعي منه.

الجدول (1): اجمالي الناتج الزراعي واهميته النسبية للناتج المحلي الاجمالي في العراق مليون دينار بالأسعار الثابتة (سنة 1988= 100) للمدة (1990-2019)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	الاهمية النسبية للناتج الزراعي %	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	الاهمية النسبية للناتج الزراعي %
1990	29711.1	3447.8	11.6	2005	43438.8	5939.6	13.7
1991	10682	2877.2	26.9	2006	47851.4	6195.9	12.9
1992	14163.5	3531.9	24.9	2007	48510.6	4479.7	9.2
1993	18453.6	3492.4	18.9	2008	53523.6	4244.0	7.9
1994	19164.9	3741.0	19.5	2009	53523.6	4488.2	8.4
1995	19571.2	4188.2	21.4	2010	62309	4510.0	7.2
1996	21728.1	4498.3	20.7	2011	31394.1	1422.4	4.5
1997	26342.7	4133.8	15.7	2012	35769.3	1324.3	3.7
1998	35525	4475.1	12.6	2013	38497.8	1641.0	4.3
1999	41771.1	5188.3	12.4	2014	39369.3	1608.0	4.1
2000	42358.6	4589.0	10.8	2015	40395.6	1014.9	2.5
2001	43335.1	4644.0	10.7	2016	45965.1	1011.8	2.2
2002	40344.9	5432.6	13.5	2017	45128.6	849.9	1.9
2003	26990.4	5850.3	21.7	2018	44610.8	958.9	2.1
2004	41607.8	4521.0	10.9	2019	46593.8	1330.6	2.9

المصادر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019، الحسابات القومية.
- شكر، علي صلاح وعلي، اسكندر حسين، 2013، تحليل اقتصادي لاهم العوامل المؤثرة في التخصيصات الاستثمارية للاستصلاح الزراعي في العراق للمدة 1990-2010، مجلة ديالى للعلوم الزراعية، المجلد 5، العدد 2، 264-274.

يتبين من الجدول (1) بان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي منخفضة في فترة الدراسة ولم تتجاوز 26.9% في أحسن الاحوال وكان ذلك في عام 1991 حيث كانت بداية فترة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق اذ شهدت الزراعة في العراق اهتماما متزايدا نظراً للحاجة الماسة والملحة لإنتاج الغذاء ولاسيما الفترة (1990-1996) لسد العجز جراء الحصار وتوقف صادرات النفط مما زاد من الاهمية النسبية للقطاع الزراعي. وقد تراجعت هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد عام 1996 وذلك بعد توقيع الحكومة العراقية مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) تراجعت هذه انسبة ووصلت الى 10.7% في عام 2001.

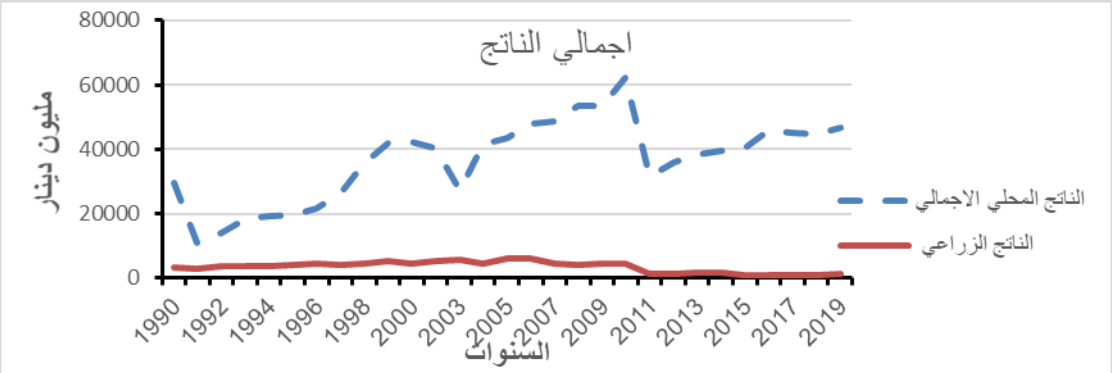

الشكل (1): اجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي في العراق للمدة 1990-2019

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

اما التراجع الكبير لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت بعد عام 2003 والسبب الرئيس لهذا التراجع هو رفع الحصار الاقتصادي على العراق وزيادة صادراته النفطية كذلك ارتفاع اسعار النفط بالتالي زيادة الايرادات النفطية وارتفاع نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي، هذا من جهة، من جهة اخرى، عدم استغلال هذا الارتفاع من ايرادات النفط لخدمة القطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي من حيث الدعم المادي وبناء البنى التحتية والصناعات الغذائية، كذلك مواجهة الظروف الطبيعية غير المواتية من الجفاف وشحة المياه والتصحر.... فظلاً عن استغلال الايرادات النفطية من قبل السياسيين لأغراض المصلحة الخاصة وشراء النفوذ والولاء السياسي، اذ ازداد التوظيف الحكومي (البطالة المقنعة) حتى اصبحت الرواتب تشكل الجزء الاكبر من الموازنة التشغيلية للدولة وتشكل (70-80%) من الموازنة العامة للدولة. هذه الامور جميعها شجع الفلاح على الهجرة الى المدن وترك ارضه ومهنة الفلاحة.

بشكل عام يمكن القول بان انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي دليل على ضعف الجهاز الانتاجي الزراعي المحلي وعدم امكانيته تلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، وهذا تأكيد على ان الأمن الغذائي في العراق مهدد.

2-2. حال الميزان الزراعي والغذائي: ان الظروف التي مر بها العراق من الحروب والجفاف وعدم الاستقرار السياسي...، فضلاً عن تزايد الطلب عل المنتجات الغذائية بسبب تزايد عدد السكان جعل الانتاج المحلي، لمعظم المنتجات الزراعية، غير قادرة على تلبية هذا الطلب مما دعت الحاجة الى استيراد كميات كبيرة منه سنويا وبمقادير ونسب متفاوتة، يعرض الجدول (2) واقع الميزان الزراعي والغذائي والفجوة الغذائية في العراق بشقيه النباتي والحيواني للمدة 1990-2017 مقاسة

بألف طن، اذ يتضح بشكل عام زيادة في الانتاج والاستهلاك لمعظم البنود الغذائية في فترة الدراسة ولكن بشكل متذبذب، كذلك يمكن ملاحظة وجود فجوة كبيرة بين مقدار الانتاج المحلي والمتاح للاستهلاك، اذ ان المقدار المتاح للاستهلاك(*) أكبر من الانتاج المحلي على طول فترة الدراسة ولكن بمقادير ونسب مختلفة ولم يصل العراق الى الاكتفاء الذاتي الكامل لأي بند من البنود الغذائية الرئيسة بالرغم من انها شهدت تحسنا نسبيا في بعض الفترات كما هو مبين في الشكلين (2) و (3).

الجدول (2): حالة الميزان الزراعي والغذائي في العراق للفترة 1990-2015 (ألف طن)

	السلعة	الانتاج	المتاح للاستهلاك	حجم الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي %
1990-1995	الحبوب	2196	4329	2133	51
	البقوليات	19	59	40	32
	الفواكه والخضروات	4889	8651	3762	57
	اللحوم	106	140	34	76
1996-2005(**)	الحبوب	4664.1	6373.6	1709.5	73
	البقوليات	47.6	79.9	32.3	60
	الفواكه والخضروات	6551.9	6588.1	36.2	99
	اللحوم	130.1	141.6	11.5	92
2006-2010	الحبوب	3751.2	5751.1	1999.9	65
	البقوليات	34.5	55.5	21.0	62
	الفواكه والخضروات	10514.4	11920.0	1405.6	88
	اللحوم	186.0	255.6	69.6	73
2011-2015	الحبوب	6083.4	6433.0	349.6	95
	البقوليات	15.7	25.9	10.2	61
	الفواكه والخضروات	10272.8	11437.5	1164.7	90
	اللحوم	223.5	584.3	360.8	38
2016-2017	الحبوب	3907.8	5123.4	1215.6	76
	البقوليات	8.3	97.2	88.9	9
	الفواكه والخضروات	4480.4	9065.2	4584.8	49
	اللحوم	162.2	1143.5	981.3	14

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات 10-38 للسنوات 1991-2018، الخرطوم، السودان.

يجدر بالذكر ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه والخضروات كانت مرتفعة في معظم فترة الدراسة والسبب في ذلك هو تغيير انماط الزراعة كالاتجاه نحو زراعة هذا البند الغذائي، لاسيما الخضراوات بسبب انخفاض تكاليف انتاجها وانخفاض اسعارها، وزيادة الطلب عليها لاسيما في فترة الحصار والغلاء الاقتصادي.

والشكل (2) يظهر التغيرات الحاصلة في الميزان الزراعي والغذائي و (3) يظهر حجم الفجوة الغذائية في العراق للفترة 1990-2017.

(*) المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي + (الصادرات – الاستيرادات).

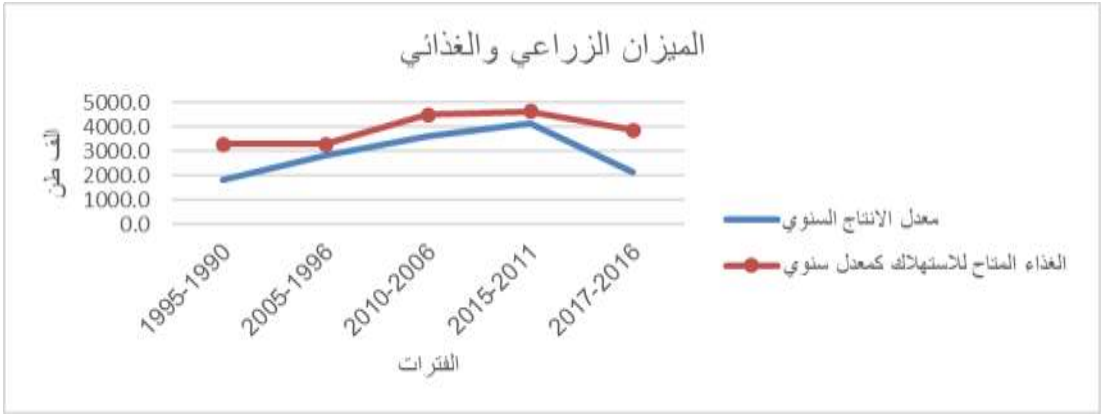

الشكل (2): الميزان الزراعي والغذائي في العراق للفترة 1990-2017

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (2).

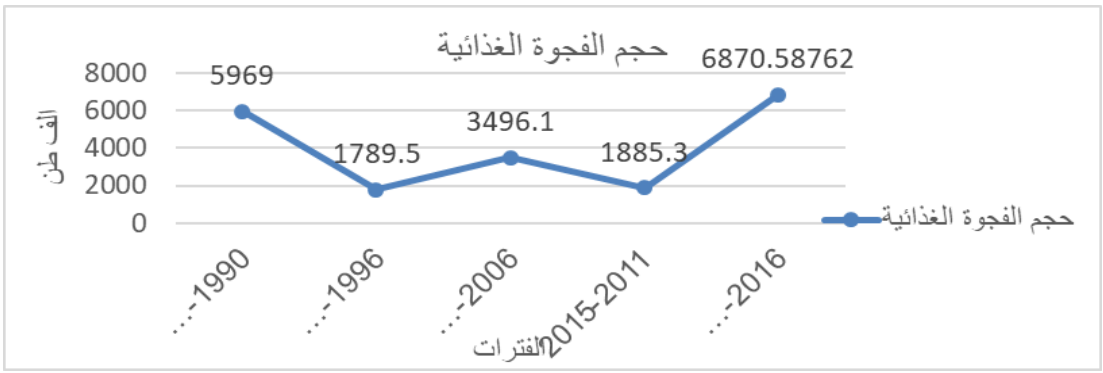

الشكل (3): المعدل السنوي لحجم الفجوة الغذائية لإجمالي البنود الغذائية الرئيسة.

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (2).

اذ يتبين بان حجم الفجوة الغذائية كانت كبيرة في بداية فترة الدراسة وبلغت (5969) الف طن كمعدل سنوي لإجمالي البنود الغذائية الرئيسة معاً (الحبوب، البقوليات، الفواكه والخضروات، اللحوم) ولكنه شهد تحسنا نسبيا في بعض السنوات والسبب لهذا التحسن يعود الى زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من قبل الحكومة وانشاء صندوق قروض الفلاحين والمزارعين بعد عام 2003، واطلاق مشروع قروض المبادرة الزراعية في عام 2008 التي كانت لها دور ايجابي نسبيا في زيادة الانتاج الزراعي، ولكن ازدادت حجم الفجوة الغذائية مرة ثانية بشكل كبير وبلغ (6870.6) الف طن كمعدل سنوي في نهاية فترة الدراسة بسبب انخفاض سعر النفط في الاسواق العالمية وانخفاض ايرادات الدولة من النفط من جهة، من جهة اخرى الاضطرابات الأمنية التي شهدها العراق التي تمثلت بحرب داعش وما تبعه من اثار سلبية كبيرة في الاقتصاد ككل، والقطاع الزراعي بشكل خاص، بسبب وقوع مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة اما على سيطرة قوات داعش او مناطق القوات العراقية والبيشمركة والمحاربة ضد داعش (مناطق حرب ومحرمة عسكرياً) وهجرة الفلاح منها، فظلاً عن ذلك فقد كان لحرب داعش اثار سلبية كبيرة في الزراعة في المناطق الاخرى من العراق مما ادى الى تدهور اكبر لهذا القطاع بسبب تخصيص مبالغ طائلة من ميزانية العراق لخدمة النفقات العسكرية وحرمان القطاعات الاخرى منها بشكل كبير.

2-2-1. مقارنة غلة الارض في العراق مع بعض بلدان العالم: إذا ما تم المقارنة بين غلة المحاصيل الرئيسة في العراق مع نظيراتها في الدول الاخرى (المتقدمة والنامية) نلاحظ، بانها مازالت منخفضة، على الرغم من تحسنها خلال فترة الدراسة، كما هو مبين في الجدول (3).

الجدول (3): متوسط انتاجية بعض المحاصيل الزراعية الاساسية في العراق بالمقارنة مع بعض دول العالم

الدول/المحاصيل	الحبوب	بطاطا	الخضروات
العراق	1264.2	12461.3	10991.9
الدول العربية	1695.5	23578	21710
الهند	2696.5	20906	13112
فرنسا	6405	45083.5	22551.5
اسبانيا	2709.5	29769	35922.5
الولايات المتحدة	41412.5	34940.5	31230.5

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2016)، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016، 89.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات 10-38 للسنوات 1991-2018، الخرطوم، السودان.

وإذا ما اخذنا الاهمية النسبية لغلة هذه المحاصيل نرى بانه هناك تفاوت كبير بينهما، اذ نرى بان غلة الارض من الحبوب في العراق تشكل (3.1%، 19.7%، 46.7% و 46.9%) من نظيراتها في الولايات المتحدة، فرنسا، اسبانيا والهند على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المحاصيل ولكن بنسب متفاوتة كما هو مبين في الجدول (4).

الجدول (4): الاهمية النسبية (%)[*] لغلة الارض في العراق بالمقارنة مع نظيراتها في بعض دول العالم

الدول/المحاصيل	الحبوب%	بطاطا%	الخضروات%
الدول العربية	75	53	51
الهند	47	60	84
فرنسا	20	28	49
اسبانيا	47	42	31
الولايات المتحدة	3	36	35

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (3).

توجد عوامل متعددة تعيق تطوير الانتاج والانتاجية الزراعية في العراق كندرة موارد المياه وضعف استخدامات التقانة وحزم الخدمات الزراعية الحديثة، فظلاً عن الظروف غير المواتية التي مر بها العراق في مدة الدراسة.

[*] الاهمية النسبية (%) لغلة الارض في العراق = (غلة الارض في العراق ÷ غلة الارض في الدول الاخرى) ×100

المحور الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

يمكن ايجاز اهم المشاكل والتحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي في العراق بالنقاط الاتية:

3-1. الملكية والحيازة: تعرض الاراضي الزراعية في العراق إلى عمليات التجزئة والتقسيم وبالتالي تفتتها إلى ملكيات صغيرة ومبعثرة نتيجة عامل الإرث وقوانين الإصلاح الزراعي، مما أدى إلى خلق وحدات استثمارية صغيرة الحجم لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة (ابراهيم، 2014: 414).

3-2. تملح الأراضي الزراعية وتدهور خصوبتها :ظهرت هذه المشكلة نتيجة الهدر في استخدام المياه للري بالطرق التقليدية وبسبب أصل تكوين التربة كذلك سوء ادارة التربة مما ادى الى تدهور الأراضي الزراعية بسبب التملح. (العزي، 2010: 47).

3-3. المعوقات المائية: تواجه الموارد المائية في العراق ثلاث مشكلات رئيسة وهي (محمد، 2017: 61).

3-3-1. تناقص الإيراد المائي السنوي بسبب التغيرات المناخية السلبية من الجفاف وشحة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة واشتداد التبخر الذي يؤدي إلى قلته ويزيد من الهدر المائي في الزراعة.

3-3-2. ارتفاع نسب التلوث بالمواد الكيماوية والفيزياوية والبكتريولوجية، بسبب رمي المخلفات السائلة للمدن والمصانع في مجاري الأنهار والقادمة من دول الجوار أو من المشاريع المحلية في العراق.

3-3-3. المشاكل السياسية والجيوبولتيكية التي يمكن أن تهدد المصادر المائية العراقية إذا ما استمرت هذه التوجهات الجديدة لخلق صراع اقليمي حول المياه في عموم الشرق الأوسط، فالجغرافية السياسية تدفع باتجاه بناء علاقات مكانية وإقليمية ودولية قوية بين دول الحوض لأنها تشكل تكاملا وتنوعا حيويا في مجالات المياه والزراعة والطاقة، شجع باتجاه تكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تخدم دول المنطقة. اما توظيف الجيوبولتيك غير السليم للواقع الجغرافي فحتما سيؤدي إلى التوتر والصراع وربما الحرب التي لا تخدم أحداً.

3-4. التلوث البيئي: يعني فساد مكونات البيئة حتى تتحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة مما يفقدها دورها في صنع الحياة، لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد احداث عام 2003 وما نجم عنها من استخدام اسلحة محرمة دوليا ادت بالنتيجة الى تلوث الهواء. فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات وتلوث التربة الناجمة عن استخدام المبيدات لمكافحة الحشرات الضارة بالمزروعات لمرات متعددة (ابراهيم، 2014: 414).

3-5. التصحر وتعرية التربة: ان الاستغلال السيء للأراضي الزراعية في العراق والحروب التي شهدها العراق، ادت الى تدهور الأراضي الزراعية وتقليل غطائها النباتي وأصبح خطر التصحر يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية (الشيخلي، 2003: 7).

3-6. معوقات الاستثمار والتمويل الزراعي: ان أنماط الزراعة الحديثة تعتمد بدرجة كبيرة على وفرة رأس المال طالما أنها تخضع لنظام الإنتاج الكبير القائم على التخصص. وان المزارع لا يتمتع بمزايا الانتاج الكبير لضخامة رأس المال اللازم لإدارة العمليات الزراعية المتطورة وما تحتاجها من مشاريع ري وبزل ومكننة وغيرها، مما يتطلب تدخل الدولة في هذا المجال

(العزي،2010: 49). ويظهر الجدول (5) والشكلين (4) و (5) التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي والقروض الزراعية للمدة 2001-2018.

الجدول (5): التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي والقروض الزراعية ونسبتهما للنفقات الاستثمارية للفترة 2001-2018 المبلغ مقاسة (بمليون دينار) عراقي

السنوات	الانفاق الاستثماري العام للحكومة (1)	تخصيصات حكومية للاستثمار الزراعي (2)	نسبة 2:1	القروض الزراعية مليون دينار (3)	نسبة 2:3	نسبة 1:3	قروض المبادرة الزراعية	نسبة التغير السنوي لقروض المبادرة الزراعية %
2001	578861	101800	17.6	33208.635	32.6	5.7		
2002	1465000	105700	7.2	58364.589	55.2	4.0		
2003	198254.8	112100	56.5	6360.048	5.7	3.2		
2004	392460	210000	53.5	70033.723	33.3	17.8		
2005	3765018	301800	8.0	99517.402	33.0	2.6		
2006	2576852	336324	13.1	229764.87	68.3	8.9		
2007	6588511	392636	6.0	319164.365	81.3	4.8		
2008	14976015	1059680	7.1	391929.08	37.0	2.6	288000	-
2009	9648658	846829	8.8	50284.016	5.9	0.5	244800	-15
2010	15553341	1633233.043	10.5	249138	15.3	1.6	288000	18
2011	17832113	2310672.364	13.0	545267.286	23.6	3.1	288000	0
2012	29350951	٣2.2355454	8.3	545267.286	2.3	1.9	201600	-30
2013	40380749	2440258.384	6.0	554495.374	22.7	1.4	288000	43
2014	38752700	910062.89	2.3	340445.924	37.4	0.9	244800	-15
2015	18564676	477181	2.6	230478.857	48.3	1.2	20000	-92
2016	15894008	17832.24	0.1	231599.505	1298.8	1.5		
2017	16464461		0.0	118237.918		0.7		
2018	13820332		0.0	21005.85		0.2		

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات 10-38 لسنوات 1991-2018، الخرطوم، السودان.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019.
- وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية.
- زغير، اكتفاء عذاب، 2017، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010-2018، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط، القطاعات، ص 17.
- خليل، زياد خلف، ونوروز، سمر نعمان، 2020، اصلاح واقع الموازنة العامة في العراق وفق معايير الكفاءة التخصيصية دراسة تحليلية للفترة 2004-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، 26، العدد، 119، ص 396.

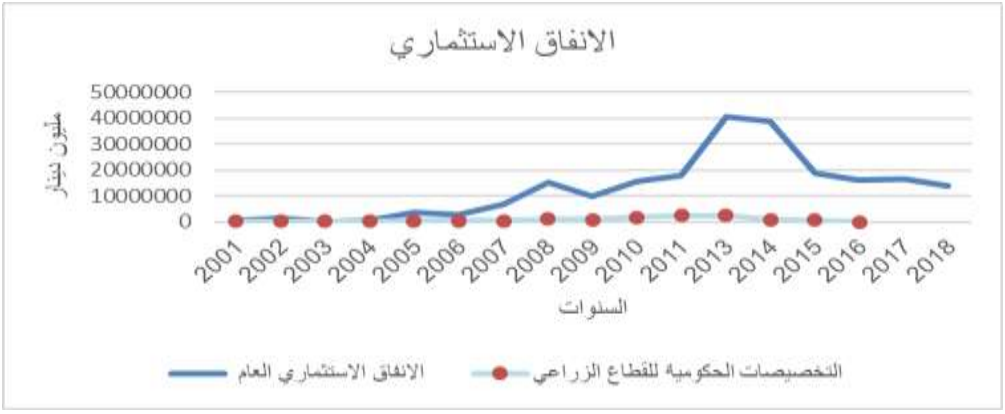

الشكل (4): اتجاه تطور الانفاق الاستثماري العام والتخصيصات الحكومية للقطاع الزراعي للمدة (2018-2001)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (5).

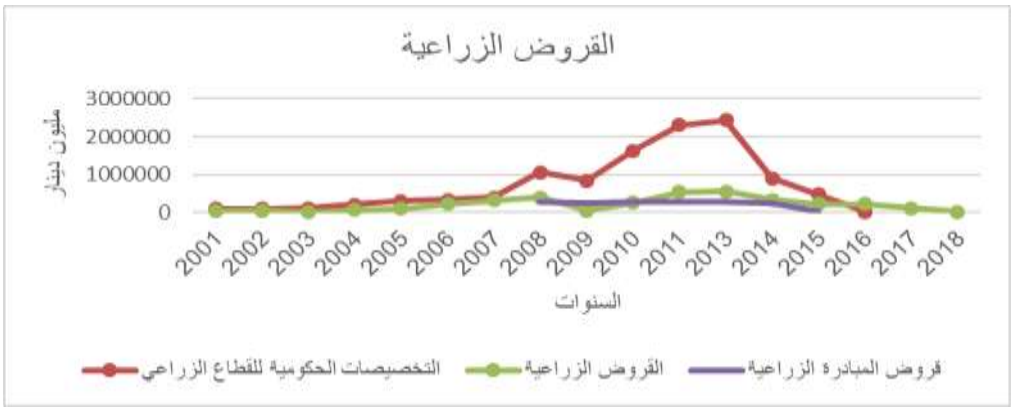

الشكل (5): اتجاه تطور التخصيصات الحكومية للقطاع الزراعي والقروض الزراعية للمدة (2018-2001)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (5).

اذ يظهر بان المبالغ المخصصة للاستثمار الزراعي ارتفعت بوتيرة تصاعدية خلال الفترة (2001-2013) الا ان نسبتها الى الانفاق الاستثماري العام كانت منخفضة بشكل عام، ما عدا في عامي 2003 و 2004 حيث كان الانفاق الاستثماري العام هي منخفضة اصلاً.

اما بالنسبة للقروض الزراعية، ولاسيما قروض المبادرة الزراعية، التي انطلقت في مطلع عام 2008 كان الهدف منها النهوض بواقع القطاع الزراعي التي مثلت احدى سياسات التمويل للقطاع الزراعي، فقد كانت المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض كبيرا في بداية انطلاقها الى نهاية عام 2014 ولكن انخفضت هذه التخصيصات بشكل كبير بعد ذلك العام وتوقفت نهائيا في عام 2017 الى نهاية فترة الدراسة. ويعود السبب في ذلك الى خفض التخصيصات الحكومية للنفقات الاستثمارية من الموازنة العامة بشكل عام، بسبب انخفاض الايرادات العامة للدولة نتيجة انخفاض اسعار النفط من جهة، وتخصيص مبالغ كبيرة لتمويل الحرب ضد داعش.

يجدر بالذكر، بحسب رأي المتخصصين فأن المؤشرات الزراعية جميعها تذهب باتجاه فشل مشروع قروض المبادرة الزراعية الى حد كبير، بسبب سوء التخطيط من جهة، والمحسوبية من جهة أخرى، فضلًا عن ارتباط أصحاب القرار بمصالح سياسية ومالية خارجية، تحول دون إيقاف المستورد من هذه المنتجات الزراعية أو تقليلها.

3-7. معوقات استخدام الحزمة التكنولوجية: يقصد بها كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كالمكائن الزراعية وطرق استخدامها وصيانتها والبذور المحسنة والاسمدة، فضلا عن انظمة الري وطرق تشغيلها واساليب مكافحة الآفات الزراعية (ابراهيم، 2014: 422).

3-8. المعوقات البشرية: يقصد بها تلك المشاكل المرتبطة بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، من حيث قدراتهم الادائية وامكانياتهم المادية والمعرفية. ان حال الفلاح العراقي كحال الفلاح في بقية الدول النامية اتسمت بالتردي والفقر والحرمان والجهل بشكل عام مما ادى الى خفض انتاجيته ودفع الاف منهم الى الهجرة واللجوء الى المدينة بحثا عن لقمة العيش (حميد، 2015: 78).

3-9. البنى التحتية الزراعية: ان من اهم مشاريع البنى التحتية ذات العلاقة المباشرة بالزراعة هي قطاع الكهرباء ومشاريع الري والبزل، لقد بدأت البنى التحتية في العراق بالتدهور منذ ثمانينيات القرن الماضي الا ان التدهور والتدمير الشامل والممنهج قد حصل خلال حرب عام 2003 (خلف، 2014: 10).

3-10. عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق:

3-11. المعوقات المؤسسية وتفشي الفساد: تتمثل المعوقات المؤسسية في ضعف التنسيق بين المؤسسات الزراعية المسؤولة عن تطبيق عملية التنمية الزراعية (العزي، 2010: 49). كذلك يضر الفساد الاداري والاقتصادي، الذي يعاني منه العراق، بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام نتيجة زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام والخاص (ابراهيم، 2014: 420).

3-12. مشكلة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الاغراق التي تتبعها دول الجوار: ان عملية التحول الاقتصادي بعد عام 2003 وما رافقها من تحول نحو اقتصاد السوق كذلك انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) ادى الى اتخاذ اجراءات عديدة كإلغاء الحماية وانفتاح التجارة الخارجية والغاء التعرفة الكمركية ونظام الحصص (عبدالرزاق، 2008: 7). مما انعكس سلباً على الانتاج المحلي بسبب شدة منافسة المنتجات الزراعية المستوردة، ولاسيما من دول الجوار لانخفاض تكاليفها، بالتالي اسعارها، مقارنة بالإنتاج المحلي، مما ادى الى انخفاض مستويات الانتاج المحلي للعديد من المحاصيل الزراعية. فظلاً عن سوء التخطيط من جهة، والمحسوبية من جهة أخرى، وارتباط أصحاب القرار بمصالح سياسية ومالية خارجية، تحول دون إيقاف المستورد من هذه المنتجات الزراعية أو تقليلها.

المحور الرابع: الامكانات الموردية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق

من خلال متابعة الحقائق والمعلومات المتوفرة عن واقع الإنتاج الزراعي والتي تم عرضه في المحور الثاني، تبين بان العراق يعاني من مشكلة الأمن الغذائي يتجسد سببها في عجز القطاع الزراعي عن تلبية المتطلبات الغذائية من المنتجات الزراعية بشقيه النباتي والحيواني للمجتمع، من جهة اخرى من البديهي ان لتحقيق الأمن الغذائي في اي بلد لابد من توفر عدد من المقومات او الامكانات التي تعد القاعدة والبيئة المناسبة للوصول الى قدر معقول من الأمن لغذائي.

4-1. الموارد الارضية: تعد الارض عنصرا اساسياً من عناصر الانتاج الزراعي، وان انتاجيتها تتوقف على نوعية التربة وخصوبتها واشكال استغلالها. تبلغ مساحة العراق (438317) كم^2 وهي تعادل (45,250) الف هكتار وهي مساحة تفوق مساحة كثير من بلدان أوربا (زيدان، 2005: 24)

وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة (11114.9) ألف هكتار وتشكل نسبة (26.1%) من اجمالي اراضي العراق (العزي، 2010: 40).

تتوزع الاراضي الصالحة للزراعة في مناطق السهول والجزيرة وسفح الجبال، وتختلف في طريقة ريها فمنها ما يعتمد على الامطار وتسمى الاراضي الديمية وتشكل ما يقارب نسبة 50% من الاراضي الزراعية. والاخرى اراضي إروائية. والشكل (6) يبين هذا التقسيم.

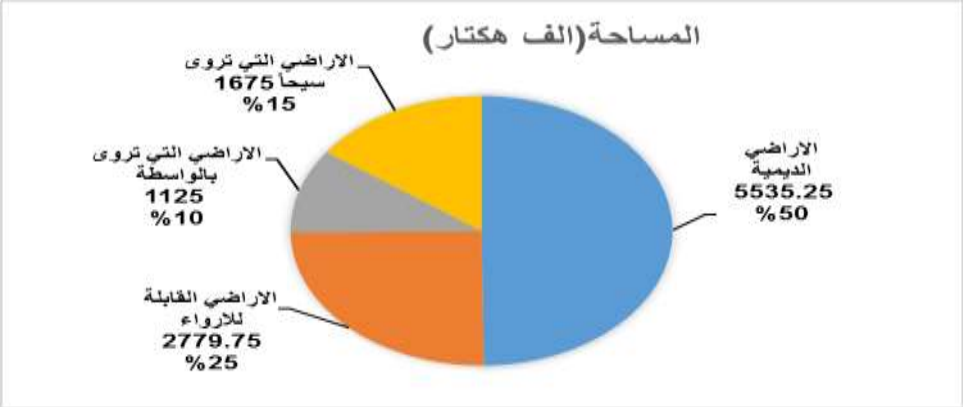

الشكل (6): تقسيم مساحة الاراضي الزراعية في العراق حسب طريقة الري المتبعة

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على: علي، مزاحم ماهر، 2012، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، 5.

يجدر بالذكر ان المساحات الصالحة للزراعة في العراق ماتزال غير مستغلة بالكامل حيث يمثل المستغل منها فقط ما نسبة (52%) اي (5779.75) ألف هكتار من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (علي، 2012: 6).

وجدت دراسة اجرتها منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) بان العائلة مكونة من 7 اشخاص يمكنهم ان يعيشوا حياة كريمة من خلال زراعة (2) دونم اي (0.5) هكتار بحيث يتم تأمين حاجاتهم من الغذاء ومتطلبات الحياة الكريمة (البغدادي، 2013: 62). عليه فانه بإمكان الاراضي الزراعية المستغلة في العراق ان تعيل أكثر من (81) مليون نسمة دون الحاجة الى الاستيراد. ويمكن مضاعفة هذا العدد لو تم استغلال كامل الاراضي الصالحة للزراعة والاستغلال الامثل للموارد وباستخدام التقنيات الحديثة وكذلك من خلال التوسع العمودي والافقي. ان ما يستغل سنويا من الاراضي الزراعية في العراق يعد نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة المستورد من المحاصيل الغذائية.

2-4. الموارد المائية: الموارد المائية هي المياه المتاحة لأي بلد ضمن حدوده الدولية وهي من الموارد الطبيعية الاساسية، تزداد أهمية المياه بتقدم الزمن بسبب النمو في حجم السكان وتنامي حاجاته مثل توفير الأمن الغذائي الذي يعتمد تحقيقه على وفرة المياه للزراعة (محمد، 2017: 60). وقد وردت في احدى التقارير ان (25%-40%) من الانتاج الزراعي العالمي ينشأ في الاراضي المروية وان معظم التحسينات الحاصلة في الانتاجية الزراعية اتية من الزراعة المروية (احمد، 1994: 46).

فيما يتعلق الامر بالعراق، فان المياه المتاحة للاستخدامات تأتي من ثلاثة مصادر كما هي معروضة في ادناه:

4-2-1. التساقط: يكون اما على شكل أمطار أو ثلوج وبرد كما في المناطق الباردة والمرتفعة ومعظم اشكال التساقط في العراق يكون على شكل تتصف أمطاره بالشحة والتذبذب.

4-2-2. المياه السطحية: وهي المورد الرئيس للموارد المائية المتاحة للعراق، المتمثلة بالمياه الجارية في نهري دجلة والفرات وروافدهما، فظلاً عن شط العرب. ان هذا المورد يرتبط بكمية الامطار والثلوج المتساقطة في احواض نهري دجلة والفرات وروافدهما، كذلك بسياسات التشغيل للسدود والخزانات المقامة في دول اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا وإيران، بلغ المعدل السنوي للإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات (68.88) مليارم^3 خلال الفترة (1990-1995) انخفض الى (53.95) مليارم^3 خلال الفترة (1996-2002) ومن ثم الى (52.8) مليارم^3 خلال الفترة (2003-2009) (كاظم وجدوع، 2016: 673-675). وهذا يعني ان العراق يواجه ازمة مائية حقيقة بسبب انخفاض واردات نهري دجلة والفرات من جهة واستخدام الري التقليدي الخاطئ من جهة اخرى.

4-2-3 المياه الجوفية: وهي المياه المخزونة في باطن الأرض وتنقسم على قسمين :**الأول**، هي المياه الجوفية المتجددة أو تحت السطحية لأنها قريبة من سطح الأرض، وتعتمد في تغذيتها على مياه الأمطار أو التسربات الناتجة عن ترشيح وسريان مياه الأنهار والسيول وأحواضها وكمياتها تكون صغيرة، أما **الثاني**، وهي المياه الجوفية العميقة غير المتجددة ويرجع تجميعها إلى العصور الجيولوجية القديمة، وتقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في مجالات الري والاستخدامات الأخرى بحدود 2.4 مليارم3 سنوياً وتتمثل الأهمية الحقيقية للمياه الجوفية في شمال العراق من كونها أهم مصدر من مصادر المياه لأنها تستخدم في الزراعة والاستخدامات البشرية الأخرى، وتتصف بغزارتها وعذوبتها بسبب تجددها السنوي من الأمطار والثلوج المتراكمة على الجبال العالية (محمد، 2017: 63).

4-3. الموارد البشرية: يعد ارتفاع معدلات النمو السنوي من السمات الرئيسة للدول النامية ومنها العراق، وتتسم معظم هذه الدول بارتفاع نسبة السكان في القطاع الزراعي الى السكان اللا زراعيين ويعد عنصر العمل من عناصر الانتاج المهمة اللازمة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية ومن ضمن ما تستهدفه التنمية الاقتصادية هو توفير الخبرات والمهارات اللازمة لكي تتناسب مع متطلبات المشروعات والوحدات الانتاجية والخدمية ضمن إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (6): اجمالي عدد سكان العراق وسكان الريف واجمالي القوة العاملة والقوة العاملة الزراعية للمدة (1990-2018) (ألف نسمة)

السنوات	اجمالي عدد سكان العراق	عدد سكان الريف	نسبة سكان الريف الى مجموع السكان %	اجمالي القوة العاملة	القوة العاملة الزراعية	نسبة قوة العاملة الزراعية الى إجمالي القوة العاملة %
1990-1995	20700	5837	28	4782	1267	26
1996-2000	24060	7833	33	4739	1017	21
2001-2005	27963	9250	33	6712	1266	19
2006-2010	32438	10896	34	10522	1467	14
2011-2015	36934	11109	30	11981	1623	14
2016-2018	37144	11200	30	13440	1779	13

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلدات 12-36 للسنوات 1981-2016، الخرطوم، السودان.

يبين الجدول (6) التغيرات الحاصلة في حجم سكان العراق وتوزيعه الجغرافي خلال الفترة (1991-2015). ونلاحظ بان سكان المناطق الريفية تزايد مع زيادة سكان العراق ولكن بنسبة اقل من زيادة اجمالي السكان، اذ يبدو ان نسبة سكان الريف الى اجمالي السكان بلغت (28%) كمعدل سنوي للفترة 1991-1995 وبدأت هذه النسبة بالتزايد ولكن بوتيرة منخفضة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية ونتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عام 1991 واحداث عام 2003 مما ادى الى استقرار المزارعين في اماكنهم وعدم نزوحهم الى المدينة، اذ اثّر الحصار الاقتصادي سلبا في الاقتصاد الحضري، مما ادى الى تقليص فرص العمل في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية لتبعتها القوية الى الخارج مما ادى الى تحول الموارد الانتاجية الى القطاع الزراعي، سواء على شكل رأس المال المحلي او العمالة، من ناحية اخرى فان الحصار الاقتصادي قلل من حجم الاستيرادات من المواد الغذائية الضرورية، مما ادى الى ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية بالتالي الى تحفيز الانتاج المحلي، اذاً، اضر الحصار بالقطاعات الاقتصادية غير الزراعية ولكنه سبب في انتعاش نسبي للزراعة. ولكن بدأت هذه النسبة بالتناقص مرة ثانية حتى وصلت الى (30%) في عام 2015 وهذا بسبب عدم وجود خطة استراتيجية لتنمية المناطق الريفية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك بسبب الفساد والتوظيف الحكومي المتزايد واعمال العنف التي شهدها العراق فظلاً عن الظروف المناخية المتردية وشحة المياه، مما اثر جميعها سلبا في تنمية المناطق الريفية والقطاع الزراعي بشكل عام، بالتالي انخفاض المستوى المعيشي للفلاح مما اجبره لترك ارضه ومهنته والهجرة الى المدن لكسب لقمة العيش، اي تحول الفلاح من منتج للسلع الزراعية الى مستهلك لتلك السلع.

لو قارنا بين اجمالي القوة العاملة الزراعية الى اجمالي القوة العاملة في العراق فنرى النتائج مطابقة لما تم ملاحظتها سابقا، حيث نلاحظ ان نسبة العمالة الزراعية الى اجمالي القوة العاملة في العراق قد بدأت بالتناقص بشكل ملحوظ ومستمر كما هو مبين في الجدول.

4-4. التكنولوجيا الزراعية: يقتصر مفهوم التكنولوجيا الزراعية في هذه الدراسة على المكائن والآلات الزراعية والاسمدة الكيمياوية وذلك بسبب تأثيرهما الكبير في الانتاج والانتاجية الزراعية، كما هو مبين في ادناه:

4-4-1. المكننة الزراعية: المقصود بالمكننة الالية الزراعية هي تأدية مختلف العمليات الزراعية بواسطة معدات ووسائل ميكانيكية تعتمد ما أمكن على القدرة الميكانيكية المحركة مع بذل اقل مجهود بشري او حيواني. (البدري والبدري، 2012: 3).

بلغ عدد المكائن الزراعية في العراق 39436 في عام 1990 انخفضت الى 38824.5 في عام 1994 وذلك بسبب حربي الخليج الاولى والثانية العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وهلاك بعضها وقلة القطع الغيار لهذه الادوات. بدأ عدد المكائن الزراعية بالارتفاع في عام 1995 وبلغ 51632 وذلك بسبب فتح الاستيراد نتيجة توقيع مذكرة التفاهم بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية واستمر هذا العدد في الارتفاع ووصل الى 75560 ماكنة في عام 2015 (عزيز، 2019: 66) ، بالرغم من ارتفاع في عدد المكائن الزراعية فانه حسب رأي المتخصصين لا تزال حالة المكننة دون المستوى المطلوب لأسباب عديدة من اهمها، التعوّد على اساليب زراعية غير ملائمة للمكننة، وعدم توفر الخبرة في صيانة وتشغيل الآلات، فظلاً عن عدم استغلال طاقات المكننة الموجودة حاليا بالشكل الصحيح وعدم توفر قطع الغيار اللازمة لها (زيدان، 2005: 30).

2-4-4. الاسمدة الكيمياوية: تعد الأسمدة الكيمياوية الوجه الأخر للتكنولوجيا الزراعية التي تساعد في زيادة الإنتاج الزراعي، إذ تشير الدراسات إلى إن التسميد لوحده يساعد في زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة (50٪) مقارنة بالمستلزمات الأخرى، ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام بصناعة وإنتاج الأسمدة واستهلاكها واستيرادها لاستخدامها يوم بعد يوم، ولكن مع ذلك بقى العراق يعاني من فجوة في استخدام الأسمدة (البدري والبدري، 2012: 4)، اذ بلغ اجمالي كمية الاسمدة المستهلكة في العراق (207000) طن في عام 1990 وازدادت هذه الكمية ووصلت الى (634600) طن في عام 2002 وبعد هذا العام انخفضت هذه الكمية بشكل حاد ووصلت الى (30800) طن في عام 2004 بسبب احداث عام 2003 وبدأت الكمية المستهلكة من الاسمدة بالارتفاع ولكن بشكل متذبذب حتى بلغت (241900) طن في عام 2015 (عزيز، 2019: 67). وبالرغم من هذا الارتفاع في استهلاك كمية الاسمدة في العراق الا انها لم تستطع تلبية حاجة القطاع الزراعي من الاسمدة الكيمياوية، اذ تشير الدراسات الى ان حاجة العراق السنوية من الاسمدة الكيمياوية تبلغ (1860) ألف طن (دهش، 2014: 181).

الاستنتاجات والمقترحات

أولا. الاستنتاجات: توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اهمها:

1. بالرغم من امتلاك العراق اغلب مقومات الزراعة الا انها بقيت متخلفة اذ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي، التي تعتبر أحد اهم مؤشرات الأمن الغذائي، بقيت منخفضة جدا وتراوحت بين (1.9-26.9%) وهذا مؤشر على ان العراق يعاني من مشكلة الأمن الغذائي.
2. بشكل عام يمكن القول بان حالة الأمن الغذائي في العراق في حالة لا يحسد عليها، اذ تشير البيانات بان العراق لم يصل الى نسبة الاكتفاء الذاتي لأغلب المنتجات الزراعية وان الفجوة الغذائية لأغلب البنود الغذائية مرتفعة، وهذا يعني بان العراق يستورد معظم احتياجاته من هذه المنتجات ويعد هذا عبئاً على ميزان المدفوعات.
3. بسبب الظروف التي مر بها العراق من الجفاف واستخدام الطرق الري التقليدية الخاطئة من قبل المزارعين، كذلك بسبب انخفاض واردات نهري دجلة والفرات، فظلاً عن عدم وجود خطة استراتيجية حقيقية لمواجهة هذه المشكلات، فان العراق يواجه ازمة مائية حقيقة في المستقبل مما يؤدي الى تدهور أكبر للقطاع الزراعي.
4. انخفاض انتاجية الارض من المحاصيل الزراعية الرئيسة في العراق خاصة الحبوب مقارنة بإنتاجيتها في بعض دول العالم اذ شكلت انتاجية الارض من الحبوب في العراق 3% من انتاجيتها في الولايات المتحدة الامريكية.
5. انخفاض نسبة سكان الريف بالمقارنة مع سكان المدن، تراوحت بين (28-34%)، والعمالة الزراعية بالمقارنة مع العمالة العامة تراوحت بين (13-26%)، بمرور الزمن وذلك بسبب الهجرة من الريف الى المدن وترك الفلاح مهنة الفلاحة والانتاج والتوجه الى المدن بحثا عن فرص عمل في المجالات الخدمية الهامشية.
6. قلة او انخفاض نسبة التخصيصات الاستثمارية الزراعية من الاستثمارات العامة.

ثانياً. المقترحات: بناءً على نتائج الدراسة واستنتاجاتها، ادناه استعراض لاهم المقترحات التي توصلت اليها الدراسة:

1. زيادة نسبة الاستثمار الزراعي والبحث عن العوامل المؤدية الى زيادة دوره الى جانب زيادة

حجمه، مثل توجيه الاستثمارات الزراعية الى المجالات الاكثر انتاجية، مثل الانتاج الحيواني والمنتجات والمحاصيل الزراعية ذات القيمة السوقية العالية. وخلق بيئة ملائمة لتفعيل دور الاستثمار في العملية الانتاجية، او الاستثمار في جوانب التكنولوجيا الملائمة لظروف البلد وغيرها من الاجراءات.

2. كي تصبح ممارسة النشاط الزراعي مجزية اقتصادياً، ويبقى المزارع متمسكا بارضه ومهنته، ويتم الحد من الهجرة غير الطبيعية للعمالة الزراعية من الريف الى الحضر، دون ان تحل محلها المكننة الزراعية، و لكي يتم الحد من هدر هذه الموارد الزراعية المتاحة او الاستغلال غير السليم لها، ولكي يواكب القطاع الزراعي التطورات الحاصلة على المستوى العالمي، لتقوية المركز التنافسي، ولاسيما مع دول الجوار، ولأجل تقليص فجوة المستوى المعيشي بين الحضر والريف، ولضمان الأمن الغذائي للمواطن، لأجل كل هذا وأكثر، على الحكومة القيام بالدعم الجاد والعملي للقطاع الزراعي بمختلف الاجراءات والوسائل المتاحة للدولة والتركيز على دعم المخرجات بدلاً من المدخلات.
3. التوسع في استخدام المدخلات الزراعية كونه أحد الوسائل لزيادة الانتاج الزراعي، والتركيز على زيادة تلك المدخلات التي لها تأثير أكبر في تحفيز الانتاج الزراعي. وبالمفهوم الاقتصادي التركيز على المدخلات التي لها مرونة انتاجية عالية، التي تؤدي الى زيادة في الانتاج الزراعي، وبالتالي اهمية نسبية أكبر للناتج الزراعي.
4. تكثيف الحملات الارشادية والوعي الزراعي للمزارعين وارشادهم الى عدم هدر الموارد وتشجيعهم على استخدام الطرق الحديثة في الزراعة في مراحل العملية الزراعية جميعها بدءاً من مرحلة الحراثة والتسميد وطريقة الري الحديثة انتهاءً بعمليات الحصاد والتسويق والخزن.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. التقارير والاحصائيات الرسمية:

1. زغير، اكتفاء عذاب، 2017، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010-2018، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط، القطاعات.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، 2016، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. محمد، توفيق جاسم، 2017، ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، وزارة الموارد المائية، الهيئة ألعامة، للسدود والخزانات، ادارة مشروع سد حمرين، المقدادية العراق.
4. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية، 2017.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات 10-38 الخرطوم، 1991-2018.
6. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019.
7. وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية.

ب. الرسائل العلمية:

1. زيدان، اسوان عبد القادر،2005، دراسة اقتصادية لبيان أثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
2. شاني، سلام كاظم، 2011، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.
3. صالح، شيَروان جليل احمد، 2014، دور التنمية الاقتصادية في علاج الفجوة الغذائية في اقليم كوردستان العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة منصور، مصر.
4. العزي، عمر حميد مجيد محمد، 2010، الاستشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد.
5. عزيز، كيزخان يوسف، 2019، أثر الانفاق الاستثماري في النمو الزراعي في العراق للمدة 1980-2015 مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان-العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل.

ج. الدوريات والمؤتمرات

1. ابراهيم، حربي ابراهيم، 2014، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990-2008، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 41، 405-436.
2. بحري، طروب، 2017، الأمن الغذائي المفاهيم والابعاد، مجلة المفكر، العدد السابع، 291-304.
3. البدري، أحمد حسين ناصر والبدري، محمد حسين ناصر، (2012)، الفجوة التكنولوجية بالقطاع الزراعي العراقي وأثارها الاقتصادية"، بحث منشور في المؤتمر الخامس لجامعة واسط.
4. البغدادي، حسين سلمان جاسم، 2014، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 168-183.
5. بلقاسم وملكية، سلاطنية وعرعور، 2009، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، جزائر، 2009.
6. حسن، فاضل موسى، 2010، الأمن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 4، ص61-75.
7. حميد، جواد كاظم، قراءة في المشكلات الزراعية العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، ص 74-99.
8. خلف، بلاسم جميل، 2014، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 1-20.
9. خليل، زياد خلف، ونوروز، سمر نعمان، 2020، اصلاح واقع الموازنة العامة في العراق وفق معايير الكفاءة التخصيصية دراسة تحليلية للفترة 2004-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد،26، العدد، 119، ص392-404.
10. دهش، جواد فاضل، 2014، واقع استخدام الاسمدة الكيمياوية وأثره على الانتاج الزراعي في العراق وتقدير الطلب عليها للمدة 2015-2022، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ص 173-201.

11. شكر، علي صلاح وعلي، اسكندر حسين، 2013، تحليل اقتصادي لاهم العوامل المؤثرة في التخصيصات الاستثمارية للاستصلاح الزراعي في العراق للمدة 1990-2010، مجلة ديالى للعلوم الزراعية، المجلد 5، العدد 2، ص 264-274.
12. الشيخلي، عادل عباس، 2003، أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق، الحوار المتمدن العدد 429.
13. الصوري، السيد علي أحمد، أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة، 2019: http://quran-m.com/container.php?fun=artview&id
14. عبد الرزاق، طيب عثمان، 2008، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الاشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة العدد ٢٠.
15. علي، مزاحم ماهر، 2012، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، ص 1-32.
16. كاظم، ضحى جواد وجدوع، امير هادي، 2016، الامكانات المائية المتاحة للعراق (دراسة في جغرافية العراق)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 30، ص 672-683.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Klemesu, Margaret Armar, 2000, growing cities, growing food: urban agriculture on the policy agenda. A reader on urban agriculture, Deutsche Stiftung fur Internationale Entwicklung (DSE), Zentralstelle fur Ernahrung und Landwirtschaft, Feldafing, Germany.
2. Singer, H.W, 1997, A global view of food security, Agriculture and Rural Development, 4(2), 3-6